البريطانية عندما رفضت حكومة بريطانيا فتح أبواب فلسطين مشرعة للهجرة اليهودية بعد الحرب العالمية الثانية . وهو تعاون ما لبث ان توقف رسميا ، وان لم يكن توقف عمليا ، في حزيران من عام ١٩٤٦ ، بعد أن جمدت الهاغانا عملياتها ضد السلطة البريطانية اثر اعتقالات « السبت الاسود » الواسعة التي حدثت ليل ١٩٤٦/٦/٢٩ ونجم عنها القاء القبض على ٣٠٠٠ عضو من أعضاء المنظمات الصهيونية العسكرية المختلفة وأنصارهم . الا ان القطيعة النهائية بين الهاغانا والبالماخ من ناحية والاتسل وليحي من الناحية الاخرى ما لبثت ان وقعت في آب من ذلك العام بعد أن قبلت الهاغانا قرار الوكالة اليهودية بوقف العمليات ضد الانكليز، واستمرت المنظمتان الاخيرتان في نشاطاتهما .

وبعد الاعلان عن اقامة الدولة في ١٤ أيار من عام ١٩٤٨ ، وصدور مرسوم عن الحكومة اليهودية الاولى المؤقتة بانشاء « جيش الدفاع الاسرائيلي » في ١٩٤٨/٥/٢٦ ، وقعت الاتسل في ١٩٤٨/٦/١ مع ممثلين عن حكومة اسرائيل ، اتفاقية قضت بأن تحل الاتسل نفسها وتوقف نشاطاتها المستقلة داخل وخارج فلسطين (باستثناء منطقة القدس) وتسلم سلاحها للجيش ويلتحق اعضاؤها افراديا بالجيش الاسرائيلي . ويذكر مناحيم بيجن في سلسلة مقالات نشرها في معريف (٦ ، ١٣ ، ١٩٧١/٨/٢٠) أن اتفاقية موقعة في ١٩٤٨/٦/٣ قضت بأن تظل قيادة الاتسل قائمة لمدة شهر من تاريخ الاتفاقية لتسهيل عملية التحاق أفراد المنظمة بالجيش . وبتوقيع الاتفاقية بدا وكأن فترة المرارة والاتهامات وعدم الثقة المتبادلة بين المنظمات العسكرية الصهيونية الاربع في فلسطين قد انتهت ، وان الجميع قرر الانصهار في الجيش الاسرائيلي والخضوع لسلطة الحكومة المؤقتة .

ثم جاءت قضية السفينة « التلينا ». في يوم ١٩٤٨/٦/١١ أعلنت الاذاعة البريطانية أن سفينة يهودية محملة بالرجال والسلاح قد ابحرت من ميناء ديبوك الفرنسي الى عرض البحر ، وكان مفهوما انها متجهة الى شاطىء فلسطين ، وكانت الهدنة الاولى الموقعة بين اسرائيل والدول العربية التي تحظر في بند من بنودها ادخال اي سلاح او رجال الى ساحة المعركة قد دخلت في يومها الاول . واتضح ان السفينة كانت مشتراة من قبل منظمة الاتسل ، وان المتطوعين القادمين على ظهر السفينة هم من متطوعي الاتسل والسلاح سلاحهم . وتجمع روايات الاطراف العديدة لما حدث ان مناحيم بيجن أخطر ممثلي الحكومة الاسرائيلية بعد منتصف ليل ١٥/ ١٩٤٨/٦ بنبأ اقلاع السفينة وطلب منهم تعليمات بشأن ما يجب ان يفعل بصددها . كما تجمع الروايات على أن تعليمات الحكومة كانت « لتأت السفينة وبأقصى سرعة ممكنة ». وبدأت مفاوضات بين ممثلي الجيش والقيادة المؤقتة للاتسل — كما يسميها بيجن في مقالاته — حول مكان رسو السفينة والجهة المفروض ان تتلقى السلاح . وتجمع الروايات على ان المتفاوضين اتفقوا على أن ترسو السفينة على شاطىء كفار فيتيكن ، وليس على شاطىء تل ابيب كما كان محددا لها ، تجنبا لكشف الموضوع من قبل أجهزة رقابة الامم المتحدة ، كما اتفقوا على أن يذهب ٢٠ ٪ من السلاح القادم لرجال منظمة الاتسل في القدس . ولكنهم اختلفوا حول بقية السلاح ، اذ بينما أصرت الحكومة على تسليم السلاح المتبقي بكامله للجيش وعلى شاطىء البحر ، أصر ممثلو الاتسل على ان يسلم قسم آخر من السلاح لوحدات الاتسل في الجيش ، وفي أماكن يتفق عليها . وتفاقم الخلاف وانقطعت المفاوضات . وهنا تبدأ الروايات بالتنوع حسب الفريق الذي يرويها . اذ بينما يدعي بيجن ورجال الاتسل بأن الحكومة عندما قطعت المفاوضات لم تزد على ان قالت لهم انها تسحب يدها من موضوع تفريغ السفينة ، يدعي فريق الحكومة بأن الحكومة أوضحت لرجال الاتسل خطورة التمرد على اوامر السلطة « الشرعية » وأفهمتهم انها ستمنع تفريغ السفينة بالقوة اذا لزم الامر . ووصلت السفينة في ١٩٤٨/٦/٢١ الى شاطىء كفار فيتيكن ، الذي كان محتلا من قبل عناصر الاتسل المطوقة بدورها من قبل وحدات الجيش ، ونزل منها المتطوعون وانزل قسم من السلاح . ولكن عملية التفريغ توقفت نتيجة لوقوع اشتباك مسلح بين وحدات الجيش وعناصر الاتسل . وقد ادعى فيما بعد كل من الفريقين بأن الفريق الاخر كان هو البادىء باطلاق النار دون انذار . وتطور الموضوع ، ووجه الجيش انذارا لرجال الاتسل بالاستسلام وتسليم السلاح والا أبيدوا . وعندما رأى رجال الاتسل انه لا أمل لهم بفك الطوق ، استجابوا للانذار في اليوم التالي ، وسلموا انفسهم وسلاحهم . ولكن السفينة وعلى ظهرها مناحيم بيجن زعيم الاتسل